المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية: أحمد هارون رجل هارب

في 27 نيسان/أبريل 2007، منذ عامٍ، وبطلب من مكتب المدعي العام، أصدرت الدائرة التمهيدية بالمحكمة الجنائية الدولية أمرينً بالقبض على كل من أحمد هارون وزير الدولة السابق بوزارة الداخلية في السودان، وعلي كوشيب – وهو أحد زعماء ميليشيا الجنجويد – بإحدى وخمسين تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في دارفور حسب ما يدعى.

تبرهن الأدلّة التي تمّ جمعها، لمدة سنتين ومن مختلف المصادر، على أن أحمد هارون قد قام بتمويل ميليشيا الجنجويد، وسلّحها وشجّعها على الهجوم على القرى في دارفور في عامي 2003-2004، وقُتل المدنيون من غير أن يشاركون في أي نزاع، وكان علي كوشيب يقود الهجمات. وطُرد الملايين من ديارهم وزُجّ بهم داخل المخيمات قسراً.

لا توجد أية إجراءات بشأن هذه الجرائم المرتكبة في السودان. وقد لاحظ المدعي العام أنه "قبل 5 سنوات، شُنّت هجمات وحشية على المواطنين السودانيين، وتم اغتصابهم وتعذيبهم، وكل ذلك على نطاق واسع. ووعدت الحكومة السودانية بالقيام بكلّ شئ لكنها لم تفعل أي شئ".

أحالت المحكمة الأمر بالقبض إلى الحكومة السودانية في 16 حزيران\يونيو 2007. ولم تستجب الحكومة السودانية، إنها لا تتعاون مع المحكمة. ولم تمتثل الحكومة السودانية لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1593.

وبعد سنة من إصدار الأمر بالقبض، ما يزال كلّ من أحمد هارون وعلي كوشيب يتمتعان بالحرية في السودان. يشغل اليوم أحمد هارون منصب وزير الدولة بوزارة الشؤون الإنسانية في السودان. لقد قال عنه المدعي العامّ "إنه يهاجم أهل السودان، أي أهله، هؤلاء الناس الذين وعد بحمايتهم بوصفه وزيراً. إنه وزير متهم، إنه هارب" وأضاف "سينتهي مصيره في المحكمة".

في دارفور اليوم، يتعرض المليونان ونصف المليون من الأشخاص الذين شُردوا إلى مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً للهجمات، وتُغتصب النساء، ويُقتل القادة. وقد صرّح المدعي العامّ بأنّ

"الجرائم منظمة تنظيماً شاملاً. والفقر منظم. وعدم الأمن منظم. وتمثل تعبئة جهاز الدولة في التخطيط لهذه الجرائم، وارتكابها وإخفائها المسألة التي تتمحور عليها عملية التحقيق الثانية. سوف أرفع تقريراً عن تقدّم التحقيق إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 5 حزيران\يونيو. ثم سأقدم للقضاة الأدلة التي في حوزتي عمّن يتحمل أكبر قسط من المسؤولية في الهجمات الجارية على المدنيين، ومن يحتفظ بهارون في وضع يمكنه فيه ارتكاب الجرائم، ومن يمدّه هو وغيره بالتعليمات.

أضاف المدعي العامّ "إنني أحث المجتمع الدولي على إرسال خطاب قوي وموحد إلى الحكومة السودانية، يطلب فيه تنفيذ الأمر بإلقاء القبض. إنه من مسؤولية الحكومة السودانية، بوصفها الدولة التي ارتُكبت فيها الجرائم، القيام بذلك. وبإمكانها، بل ومن واجبها تسليم المجرمَين المتّهَمَين الآن، وكسر نظام العنف والإفلات من العقاب في دارفور".

جهة الاتصال:
فلورانس أولارا
منسقة شؤون الإعلام
الهاتف: 31 (0) 70 515 8723
الهاتف النقال: 31 (0) 65 0294476
البريد الإلكتروني: florence.olara@icc-cpi.int